إرشادات عملية حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي

مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة

٢٠٢٣

محتوى

مقدمة ٣
١.المرحلة الأولى: منهج الرقابة على أهداف التنمية المستدامة ٥
١,١.الرقابة على أهداف التنمية المستدامة: المحتوى والغرض ٥
١,٢. تحديد أصحاب المصلحة ٦
١,٣. مشاركة الخبراء ٦
٢.المرحلة الثانية: تصميم الرقابة على أهداف التنمية المستدامة (التخطيط) ٨
٢,١ موضوع الرقابة والجهة الخاضعة للرقابة ٨
٢,٢ بيان الفرضيات ٨
٢,٣ قائمة المعلومات (الوثائق) ٩
٢,٤. أهداف وقضايا الرقابة ١٠
٢,٥. معايير الرقابة ١٠
٢,٦. طلب معلومات ١٠
٢,٧. إجراء مقابلات متعمقة ١٢
٣.المرحلة الثالثة: الرقابة على أهداف التنمية المستدامة ١٣
٣,١. إطار التقييم المكوّن من سبع خطوات ١٣
٣,٢. تحليل الترابط بين خطة التنمية المستدامة ووثائق التخطيط الاستراتيجي الإقليمي ١٤
٣,٣. تقييم مدى دمج مبادئ التنمية المستدامة في القوانين واللوائح ١٤
٣,٤. تقييم التعاون بين المؤسسات وأصحاب المصلحة ١٤
٣,٥. تقييم انفتاح بيانات التنمية المستدامة ١٥
٣,٦. تقييم نظام المتابعة ١٥
٣,٧. تقييم التقدم المحرز في تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ١٦
٣,٨. تقييم تمويل الأنشطة المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ١٦
٣,٩. صياغة النتائج والمقترحات (التوصيات) ١٧
٤.المرحلة الرابعة: إعداد التقرير ٢٠
٥.متابعة تنفيذ نتائج التدقيق ٢٢

مقدمة

في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 (المشار إليها فيما يلي باسم "الخطة"، "خطة ٢٠٣٠"). وقد اتفق رؤساء الدول والحكومات على الاسترشاد في عملية صنع القرار بسبعة عشر (١٧) هدفًا للتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على الفقر والحفاظ على الموارد وضمان رفاهية سكان العالم.

وتعد المراقبة والتحليل والرقابة الفعالة من الضروريات لتنفيذ المبادئ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة هي التي تساعد الحكومات في مراقبة التقدم وتحديد الفرص لتحسين الرقابة.

وفي ديسمبر ٢٠١٦، اعتمد الإنكوساي الثاني والعشرون الخطة الإستراتيجية للإنتوساي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، حيث تحدد الأولوية الشاملة رقم (٢) المساهمة "في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة في سياق جهود التنمية المستدامة المحددة لكل دولة والتفويضات الفردية للأجهزة العليا للرقابة".

وفي الإنكوساي الثاني والعشرين أيضًا، قامت مبادرة الإنتوساي للتنمية، بالتعاون مع لجنة الإنتوساي لتبادل المعرفة وخدمات المعرفة، بتقديم الأفكار والاقتراحات الأولى بشأن الرقابة على أهداف التنمية المستدامة. وقد كانت الأطروحة الرئيسية هي تقديم المشورة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لإجراء الرقابة على مرحلتين:

- في المرحلة الأولى ، يوصى بتدقيق مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- في المرحلة الثانية ، الرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في السنوات الأخيرة، تزايد بشكل ملحوظ التركيز على التنمية المستدامة ضمن إطار الحوكمة العالمية. إن التركيز على التنمية المتوازنة والقضايا الاجتماعية والسلامة البيئية والسلوك التجاري المسؤول (وفقًا للمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة) يؤثر على مجال موضوع أنشطة مؤسسات الرقابة.

من الواضح أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة والتقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في بلد معين دون المشاركة النشطة لمناطقه [1].

ومع ذلك، فإن لدى سلطات إقليمية عديدة نقاط بداية مختلفة وقد حققت تقدمًا متنوعًا في تحقيق أهداف معينة من أهداف التنمية المستدامة. ويرجع ذلك أساسًا إلى السمات الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من السمات الإقليمية. وأيضًا، قد يكون لتنفيذ بعض أهداف التنمية المستدامة من منظور إقليمي أهمية مختلفة.

[1] وحدات إدارية لبلد ما تتمتع بالحكم الذاتي جزئيًا ولها منطقتها وحدودها الخاصة. وهي ذات صلة بشكل خاص بالبلدان التي لديها نظام فيدرالي للحكومة.

يمكن لمؤسسات الرقابة الإقليمية (RAI)[٢] أن تلفت الانتباه إلى التنمية المستدامة وتشجع السلطات العامة الإقليمية على معالجة الأهداف والغايات ذات الصلة بخطة ٢٠٣٠ داخل المنطقة. وقد تسأل مؤسسات الرقابة الإقليمية (RAI) بعضها ما إذا كانت القوانين واللوائح الإقليمية واستراتيجيات التنمية والتدابير المتخذة تأخذ في الاعتبار الأولويات الاستراتيجية الوطنية، والمصالح السكانية، وما إذا كان التأثير المتبادل للأحداث المنفذة يتم تقييمه وأخذه في الاعتبار في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويمكن أن تعالج الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أيضًا قضايا التعاون بين المؤسسات وأصحاب المصلحة، والأمن المالي والمراقبة الفعالة، وما إلى ذلك.

إن الغرض من هذه الإرشادات العملية هو تقديم الدعم العملي لمؤسسات الرقابة الإقليمية (RAIs) التي تقوم بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة. وتستند الإرشادات إلى أفضل الممارسات وتتضمن وصفًا لكل مرحلة من مراحل الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى قائمة بالمفاهيم والمناهج والمبادئ الأساسية.

وتهدف الاقتراحات المقترحة إلى تقديم المساعدة لمدققي مؤسسات الرقابة الإقليمية (RAIs) في تدقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي. علاوة على ذلك، تهدف إلى تقييم مدى تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة وإلى تحديد المخاطر النظامية في مجال التنمية المستدامة الآمنة، فضلًا عن لفت انتباه السلطات التنفيذية الإقليمية إليها.

[٢] مثال على مؤسسة الرقابة الإقليمية (RAI) يمكن أن يكون كلٌ من هيئة رقابة مستقلة تابعة للهيئة التشريعية للمنطقة والأقسام الإقليمية للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

١. المرحلة الأولى: منهج الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

١,١. الرقابة على أهداف التنمية المستدامة: المحتوى والغرض

يتم إجراء الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بغرض الحصول على الأدلة من خلال فحص البيانات والمعلومات الفعلية حول التدابير المتخذة على مستوى الدولة لتقديم وتنفيذ (أو تحقيق) الأهداف الاستراتيجية (أو الأهداف المتفق عليها محليًا وإقليميًا) المتعلقة (أو المرتبطة) بأهداف التنمية المستدامة.

وتشمل غايات الرقابة على أهداف التنمية المستدامة ما يلي:

- تقييم دمج مبادئ التنمية المستدامة في القوانين واللوائح، وكذلك في وثائق التخطيط الاستراتيجي وغيرها من الوثائق؛
- تقييم صلاحيات السلطات التنفيذية الإقليمية والتعاون بين المؤسسات والتفاعل مع أصحاب المصلحة؛
- تقييم تمويل الأنشطة المرتبطة (أو المتعلقة) بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعة مؤشرات تحقيقها.

وأثناء تنظيم الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، يوصى بالأخذ في الاعتبار أن هذه الرقابة تُقيّم تنفيذ سياسة الدولة من منظور مجموعة التدابير التي نفذتها الجهات الخاضعة للرقابة وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وترتبط هذه الرقابة بأحكام الإصدارات المهنية للإنتوساي.

للأغراض المرجعية:

مبدأ الإنتوساي رقم ١٠: *"إعلان مكسيكو" INTOSAI-P 10*

المبدأ رقم "٣"

"باستثناء الحالات التي يُطلب فيها ذلك على وجه التحديد بموجب التشريعات، لا تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالرقابة على سياسات الحكومة أو الكيانات العامة *ولكنها تقيد نفسها بالرقابة على تنفيذ السياسات".*

يوصى بإجراء الرقابة على أهداف التنمية المستدامة باستخدام النهج الاستراتيجي للتدقيق العام فيما يتعلق بالولاية التشريعية.

يوصى باستخدام الإصدارات المهنية للإنتوساي ومبادرة الإنتوساي للتنمية أثناء الإعداد للرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

للأغراض المرجعية:

تم إعداد الوثائق التالية حول قضايا تدقيق الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والرقابة على أهداف التنمية المستدامة:

- *إعلان موسكو للإنتوساي؛*
- *إرشادات للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشأن التدقيق على مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛*
- *نموذج تدقيق أهداف التنمية المستدامة التابع لـ IDI (ISAM).*

١,٢. تحديد أصحاب المصلحة

أحد المبادئ الرئيسية لمفهوم التنمية المستدامة هو الشمولية، والذي يعني مشاركة كبيرة من أصحاب المصلحة. إن إشراك أصحاب المصلحة في تنفيذ خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة يسهم في اتخاذ القرارات الفعالة، وزيادة التماسك، وتكامل السياسات العامة، والفهم الشامل والدقيق للتحديات الحالية والمستقبلية.

وأثناء تدقيق أهداف التنمية المستدامة، من المهم تنظيم التعاون بشكل فعال مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات العامة الإقليمية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في جميع مراحل الرقابة.

وفي المرحلة التحضيرية، يمكن إعداد خريطة أصحاب المصلحة باستخدام تقنيات (التفكير التصميمي).

إن مشاركة أصحاب المصلحة في تدقيق أهداف التنمية المستدامة تنطوي على سلسلة من المشاورات معهم لضمان تحديد موضوع التدقيق والجهات الخاضعة للرقابة بشكل سليم، وصياغة الغايات والأسئلة بشكل صحيح، بالإضافة إلى إجراء مراقبة كاملة للمساهمة ومراجعة الآليات الموجودة لإشراك جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ خطة ٢٠٣٠ على المستوى الإقليمي.

١,٣. مشاركة الخبراء

عند التخطيط للرقابة على أهداف التنمية المستدامة، يوصى بالنظر في الحاجة إلى إشراك الخبراء. وفي ذات الوقت، من المستحسن افتراض أن التفاعل بين المشاركين في الرقابة والخبراء يجب أن يساهم في تطوير الكفاءات اللازمة لتحقيق أهداف الرقابة. وإنه لمن الهام أن تكون المعرفة والمهارات والخبرة

المحددة التي يمتلكها الخبراء في المجال مرتبطة بشكل مباشر بموضوع الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

ومن الممكن إشراك الخبراء طوال عملية الرقابة وفي مهمة واحدة أو أكثر من مهام الخبراء ضمن عملية الرقابة.

ويمكن أيضًا تحقيق التفاعل مع الخبراء من خلال المشاورات الفردية والمهام المنفصلة والجلسات الاستراتيجية والدراسات الاستقصائية والمقابلات، وكذلك من خلال مشاركة مدققي مؤسسات الرقابة الإقليمية (RAIs) المشاركين في عمليات الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والندوات والمنتديات حول موضوع أهداف التنمية المستدامة.

٢. المرحلة الثانية: تصميم الرقابة على أهداف التنمية المستدامة (التخطيط)

٢,١ موضوع الرقابة والجهة الخاضعة للرقابة

بالنظر إلى موضوع الرقابة، يوصى بزيادة سعة موضوع الرقابة ليشمل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، وكذلك نشاط الجهة الخاضعة للرقابة (الجهات الخاضعة للرقابة) لتحقيقها.

بما أن هذه الرقابة ستفحص أنشطة الجهات الخاضعة للرقابة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، فمن المستحسن أن يتم تحديد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمنطقة وتناولها في الموضوع، مع مراعاة كفاية صلاحيات الجهات الخاضعة للرقابة ضمن التحديد المقرر لصلاحيات السلطات العامة الفيدرالية والإقليمية وهيئات الحكم الذاتي المحلية.

عند اختيار الجهات الخاضعة للرقابة، من المناسب مراعاة نطاق تفويض مؤسسة الرقابة الإقليمية (RAI)، بالإضافة إلى تضمين الجهة الخاضعة للرقابة المسؤولة عن وضع سياسة الدولة الإقليمية في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتخطيط الاستراتيجي في المنطقة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة.

٢,٢ بيان الفرضيات

من أجل تحديد المعلومات الأكثر قيمة والبيانات المتاحة حول موضوع الرقابةة ولفهم المخاطر المحتملة والقدر المطلوب من إجراءات الرقابة، يوصى بإنشاء قائمة للفرضيات[٣].

يجب أن يتم إنشاء الفرضيات فيما يتعلق بالحدود الموضوعة لموضوع الرقابة.

ويوصى بصياغة الفرضيات في شكل بيانات تعكس المخاطر المرتبطة بها، والتي قد يكون لحدوثها تأثير سلبي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة على المستوى الإقليمي وأنشطة الجهات الخاضعة للرقابة لتحقيقها.

أمثلة للفرضيات:

- عدم كفاية الموارد المتاحة للتدابير الرامية إلى تحقيق الأهداف المتصلة بأهداف التنمية المستدامة؛

[٣] الفرضية هي نتيجة محتملة للرقابة، وتتطلب إثبات صحتها

- لا يوجد تفاعل بين إدارات السلطات التنفيذية في إطار متابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى انخفاض إمكانية رصد المؤشرات وينطوي على مخاطر تشويه قيم المؤشرات؛
- لا توجد متطلبات/آليات للسلوك التجاري المسؤول على المستوى العام، بما في ذلك لشركات القطاع العام؛
- إن عدم وجود آلية لربط وثائق التخطيط الاستراتيجي على المستوى الإقليمي مع بنود خطة التنمية المستدامة يعيق تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

٢,٣ قائمة المعلومات (الوثائق)

قد تتضمن قائمة المعلومات (الوثائق) التي تم تحليلها عند تنفيذ الرقابة على أهداف التنمية المستدامة ما يلي:

١- استراتيجيات وطنية رفيعة المستوى (استراتيجية الأمن الوطني، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، استراتيجية التنمية المستدامة، إلخ).

٢- خطة تنفيذ الأهداف الوطنية / خطة تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية.

٣- وثائق التخطيط الاستراتيجي الإقليمي، بما في ذلك:
   - استراتيجية التنمية الإقليمية؛
   - خطة تنفيذ استراتيجية التنمية الإقليمية؛
   - الإجازة للمشروعات والبرامج الإقليمية.

٤- القوانين واللوائح المعتمدة والسارية في المنطقة.

٥- بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الجهاز الوطني للإحصاء.

٦- الوثائق المنهجية والتنظيمية والإدارية للجهات الخاضعة للرقابة، والتي تهدف إلى تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في المناطق.

٧- بيانات البحث الاجتماعي التي تهدف إلى دراسة موضوع الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

٨- مواد معاهد البحوث المحلية والأجنبية والمنظمات الدولية والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأجنبية.

٢,٤. أهداف وقضايا الرقابة

من الأفضل اختيار عدة أهداف للرقابة تغطي موضوع الرقابة بشكل كامل. ويُقترح أن تكون أهداف الرقابة واضحة (الصياغة لا تخضع لتفسيرات مختلفة) ومحددة (تقدم تمثيلاً فريدًا للنتائج المتوقعة) وقابلة للتحقيق (تُحدَّد الأهداف من خلال الموارد وغيرها من القيود ، والمخاطر التي تؤثر على تحقيقها).

مع مراعاة موضوع الرقابة، يمكن صياغة أهداف الرقابة بما يتوافق مع الأمثلة التالية:

- تقييم مدى دمج خطة ٢٠٣٠ في اللوائح الإقليمية ووثائق التخطيط الاستراتيجي؛
- إجراء تحليل لنظام تدابير السياسة الإقليمية للدولة والرامية إلى تنفيذ الأحكام المتعلقة بخطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

ومن أجل المعالجة الكاملة للمكونات الأكثر صلة وأهمية للأهداف المختارة، يوصى بإدراج مجموعة من قضايا الرقابة المنهجية والمنظمة منطقيًا لكل منها، مما يعكس بشكل كامل كل هدف من أهداف الرقابة.

٢,٥. معايير الرقابة

من أجل فهم ما هي أدلة الرقابة المطلوبة، وكذلك النتائج والاستنتاجات والاقتراحات، يوصى بتطبيق معايير الرقابة على كل قضية من القضايا ضمن هدف الرقابة.

وفي الرقابة أهداف التنمية المستدامة، يجب أن يضمن منطق معايير الرقابة العلاقة في تصميم "الهدف والنتيجة".

ومن الأفضل صياغة معايير الرقابة في شكل بيانات توفر معلومات موضوعية عن مدى استيفاء البيانات والمعلومات الفعلية حول القضية قيد البحث لهذه المعايير.[٤]

٢,٦. طلب معلومات

يتم تقديم طلبات المعلومات إلى السلطات الإقليمية التي تتصل مهامها بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

[٤] وترد أمثلة على صياغة المعايير في الملحق ١.

ومن المناسب إدراج أسئلة في طلبات المعلومات تتعلق بتنفيذ مهام وصلاحيات السلطات الإقليمية في مجال أهداف التنمية المستدامة، وكذلك معلومات عن تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة في إدارة عملها الداخلي.

وتعتبر المعلومات التالية مفيدة:

- قائمة بأهداف التنمية المستدامة، والتي يعد تنفيذها الأكثر صلة بأنشطة السلطات العامة الإقليمية؛
- قائمة صلاحيات السلطات العامة الإقليمية والتي يتم من خلالها تنفيذ خطة ٢٠٣٠؛
- قائمة القوانين والتشريعات الثانوية المعتمدة على المستوى الإقليمي، والتي تنظم أحكامها العلاقات القانونية في إطار السلطة العامة الإقليمية وتتصل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- قائمة اللوائح الصادرة عن السلطة العامة الإقليمية لتنفيذ الخطة؛
- قائمة وثائق التخطيط الاستراتيجي، والتي يندرج إعدادها وتنفيذها ضمن اختصاص السلطة العامة الإقليمية والتي تهدف أحكامها أيضًا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- قائمة المشروعات والبرامج الإقليمية الرئيسية وأنشطتها، التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تعد الهيئة المسؤولة عنها هي السلطة العامة الإقليمية؛
- معلومات عن الموازنة الإقليمية، المخططة والمخصصة في الفترة التي تم فيها مراجعة تنفيذ التدابير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (تقديرية)؛
- قائمة البيانات (المعلومات) حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن السلطة العامة الإقليمية، مع تحديد مصادر المعلومات ذات الصلة؛
- معلومات عن التدابير التي اتخذتها السلطة العامة الإقليمية لتعزيز أهداف التنمية المستدامة؛
- قائمة السلطات العامة التي نظمت السلطة العامة الإقليمية التعاون معها من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع وصف موضوع وإجراءات هذا التفاعل؛
- قائمة المنظمات العامة والتي تكون السلطة العامة الإقليمية عضوًا فيها أو تتعاون في تنفيذ خطة ٢٠٣٠، مع وصف الموضوع وإجراءات هذا التفاعل؛
- قائمة المنظمات الأجنبية أو الدولية التي تتعاون معها السلطة العامة الإقليمية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة، مع وصف لموضوع وإجراءات هذا التفاعل؛
- معلومات عن الوثائق التنظيمية والمنهجية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتي تم إعدادها بمشاركة السلطة العامة الإقليمية، وكذلك حول خطط إعداد واعتماد هذه الوثائق؛

- قائمة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تم وضعها بمشاركة السلطة العامة الإقليمية كجزء من التعاون بين المؤسسات ووصف إجراءات التعاون بين المؤسسات أثناء وضع المؤشرات ذات الصلة؛
- قائمة التقارير التي أعدتها السلطة العامة الإقليمية حول قضايا تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشكل دوري (مع الإشارة إلى الجهة المرسل إليها ودورية الإبلاغ)؛
- معلومات حول تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في تنظيم العمل الداخلي للسلطة العامة الإقليمية، وكذلك حول إعدادها للإبلاغ غير المالي للتنمية المستدامة (إن أمكن).

٢,٧. إجراء مقابلات متعمقة

عند تدقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنه يُعد مناسبًا استخدام تقنيات البحث الاجتماعي، ولا سيما إجراء المقابلات المتعمقة.

وتتضمن هذه المقابلات الخطوات التالية.

١. إعداد برنامج البحث وأدواته.

يتضمن برنامج البحث صياغة أهداف وغايات الدراسة وتبرير معايير المستجيبين (اختيار الانتماء المؤسسي):

- مسئول إقليمي أول؛
- ممثلو السلطات العامة الإقليمية؛
- إدارة الفروع والأقسام الأخرى لشركات القطاع العام الموجودة في المنطقة؛
- إدارة المؤسسات العلمية والتعليمية؛
- ممثلو المنظمات غير الهادفة للربح؛
- خبراء.

٢. مبررات طريقة جمع البيانات والتحليل التجريبي للمعلومات.

وضع دليل لإجراء المقابلات لكل مجموعة من المستجيبين.

وفي هذه الحالة، يجب أن تتضمن أدلة المقابلة الجوانب التالية:

- التحية؛
- إبلاغ الأشخاص الذين سيتم مقابلتهم بإجراءات الاجتماع (الذي سيجريه المحاور).

لإجراء مقابلات الخبراء مع ممثلي السلطات العامة الإقليمية:

- مجموعة من الأسئلة حول كيفية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السياسة العامة الإقليمية.

لإجراء مقابلات الخبراء مع ممثلي الجمعيات العامة:

- مجموعة من الأسئلة حول مدى تحقيق النظام الحالي للإدارة العامة الإقليمية والسياسة العامة الإقليمية لغايات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣. جمع البيانات التجريبية (مباشرة من خلال إجراء المقابلات).

٤. إعداد نص المقابلة (تحويل المقابلة الصوتية / المرئية الى صيغة نصية).

٥. معالجة وتحليل البيانات الواردة واستخلاص النتائج.

عند إجراء مقابلة، ننصح بإشراك خبراء في مجال البحث الاجتماعي.

٣. المرحلة الثالثة: الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

٣,١. إطار التقييم المكوّن من سبع خطوات

أوصت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI) باستخدام إطار تقييم مكون من سبع خطوات أثناء تدقيق مدى جاهزية نظم الإدارة العامة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة. ويغطي هذا الإطار المجالات التي تحتاج الحكومات مراعاتها لكى تكون مستعدة لتنفيذ ومتابعة والإبلاغ حول التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مجالات التقييم السبع التي تم تكييفها لاستخدامها في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة الإقليمية هي:

- نظام التخطيط الاستراتيجي.
- التنظيم القانوني؛
- التعاون بين المؤسسات؛
- آليات إشراك أصحاب المصلحة؛
- ضمان الانفتاح؛
- توفير الموارد؛
- تنظيم الرصد.

ويرد وصف تفصيلي لكل مجال من مجالات التقييم في الأقسام أدناه.

٣,٢. تحليل الترابط بين خطة التنمية المستدامة ووثائق التخطيط الاستراتيجي الإقليمي

في إطار هذا الجانب، يوصى بتحليل وثائق التخطيط الاستراتيجي الإقليمي في سياق تنفيذ الأهداف والأولويات الاستراتيجية الوطنية، والتي تحددها الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية رفيعة المستوى وكذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

أولاً، يُقترح تحليل كيفية تناول الاستراتيجية الإقليمية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للأولويات الوطنية الاستراتيجية.

ثانياً، يُقترح إجراء تحليل شامل للترابط (المتعلق بالمحتوى) بين أهداف وغايات التنمية المستدامة ووثائق التخطيط الاستراتيجي الإقليمي المعتمدة.

٣,٣. تقييم مدى دمج مبادئ التنمية المستدامة في القوانين واللوائح

عند تقييم مدى دمج مبادئ التنمية المستدامة في القوانين واللوائح، يوصى بمقارنة أهداف وغايات التنمية المستدامة مع أحكام دستور (ميثاق) المنطقة والقوانين الإقليمية المعتمدة لتعزيزها. إضافة إلى ذلك، وفي إطار هذا التقييم، ينصح أيضًا بتحليل اللوائح الإقليمية، بما في ذلك تلك التي تنظم بشكل مباشر العلاقات القانونية المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

واستنادا إلى نتائج التقييم، من الممكن ملاحظة أي من أهداف التنمية المستدامة يتم دمجه في القوانين واللوائح في معظم الاحيان وأي من مكونات التنمية المستدامة ينعكس بشكل أوثق فيها (أهداف التنمية المستدامة الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية).

٣,٤. تقييم التعاون بين المؤسسات وأصحاب المصلحة

في هذا السياق، يوصى بإجراء تحليل لصلاحيات السلطات التنفيذية الإقليمية فيما يتعلق بوجود (غياب) الصلاحيات المرتبطة مباشرة بتنفيذ خطة ٢٠٣٠. هذا، وينصح، كذلك، بتسليط الضوء على وجود تداخل وازدواجية في صلاحيات السلطات العامة التنفيذية الإقليمية ووجود (غياب) صلاحيات خاصة تتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة.

إضافة إلى ذلك، واستنادًا إلى نتائج العمل، يوصى أيضًا بتوزيع أهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة بين السلطات العامة التنفيذية الإقليمية من أجل فهم دورها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمنطقة. ومن المهم أيضًا ملاحظة أنه قبل التوزيع المباشر لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بين السلطات التنفيذية الإقليمية، ينصح بإدراج هذا السؤال في طلب المعلومات الذي سيتم توجيهه إلى الجهة الخاضعة للرقابة (الجهات الخاضعة للرقابة) وغيرها من الهيئات والمنظمات المهتمة.

من أجل تحليل عملية التفاعل بين المؤسسات للسلطات التنفيذية الإقليمية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يُقترح أيضًا تحليل اللوائح الخاصة بكل من أعلى مسؤول إقليمي وأعلى سلطة تنفيذية إقليمية، والجهات الخاضعة للرقابة والهيئات التنفيذية الإقليمية الفردية، بالإضافة إلى التعليمات الصادرة عن أعلى مسؤول إقليمي وأعلى سلطة تنفيذية إقليمية.

٣,٥. تقييم انفتاح بيانات التنمية المستدامة

يوصى أيضًا بتقييم انفتاح بيانات التنمية المستدامة كجزء من تحليل أصحاب المصلحة. وقد يشمل هذا التحليل تقييمًا لمدى توفر المحتوى الإعلامي المنظم أو درجة تعميم خطة التنمية المستدامة في وسائل الإعلام الإقليمية، بما في ذلك شبكة الإنترنت وتقييم الإفصاح عن التدابير، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تستضيفها السلطات التنفيذية الإقليمية في المجال العام، وكذلك تقييم مستوى الوعي بأهداف التنمية المستدامة بكلٍ من السلطات العامة الإقليمية وفي المجتمع.

إن تقييم الإفصاح عن التدابير التي تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك تقييم مستوى الوعي بأهداف التنمية المستدامة بين السلطات الإقليمية، يمكن أن يتم من خلال تقديم طلبات المعلومات ذات الصلة إلى السلطات العامة. ويمكن تقييم وعي السكان بأهداف التنمية المستدامة من خلال الدراسات الاستقصائية المناسبة، والتي يمكن أن تجريها مؤسسة الرقابة و/أو طلبات المعلومات ذات الصلة الموجهة إلى السلطات العامة.

٣,٦. تقييم نظام المتابعة

تشمل متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة تحليل تقدم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والوطني.

ولتقييم كفاءة نظام المتابعة، من المهم معرفة المؤشرات المصنفة وغير المصنفة على مستوى منطقة معينة، والسبب فى ذلك.

كما يوصى بدراسة وتحديد مؤشرات محددة لإضافتها إلى قائمة متابعة تنفيذ خطة ٢٠٣٠ على المستوى الإقليمي من أجل تطبيق الخصائص الإقليمية.

٣,٧. تقييم التقدم المحرز في تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

عند تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يجرى عادةً تحليل الحالة الراهنة وتقييم الفجوة المتوقعة في التقدم.[٥]

ويتضمن تقييم الحالة الراهنة تحليلًا لديناميكيات المؤشرات فيما يتعلق بقيمة العام السابق وقيمة المؤشر خلال السنة الأولى من رصده [٦]. وتقوم الفجوة المتوقعة في التقدم بقياس الفجوة بين المؤشر المتوقع والهدف المحدد لعام ٢٠٣٠. ويمكن أيضًا أن تؤخذ في الاعتبار الأسباب المُلحة مثل فيروس كوفيد-١٩ والكوارث الطبيعية والاضطرابات السياسية وعواقبها، والتي قد تسبب الانحرافات عن الهدف. وينطبق هذا النهج على المؤشرات التي لها قيم مستهدفة. وتقاس النتائج على مستوى المؤشرات ويمكن تجميعها على مستوى كلٍ من المهمة والهدف وفقًا لما هو مناسب.

تساعد أساليب التقييم هذه في الإجابة على سؤالين:

- الحالة الراهنة: ما هو التقدم المحرز منذ بداية المتابعة؟
- الفجوة المتوقعة في التقدم: ما مدى احتمالية تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠؟

٣,٨. تقييم تمويل الأنشطة المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

وفقًا لخطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، يجب على الدول تحليل مجموعة آليات التمويل المتاحة لتنفيذها وتحويل عمليات إعداد الموازنات الوطنية العامة والكيانات القانونية لتعكس توجه أهداف التنمية المستدامة.

وفي حالة الدول الفيدرالية، قد يبدو من المناسب إنجاز مثل هذه الإجراءات على المستويين الفيدرالي والإقليمي.

وفي الوقت نفسه، يُقترح تحليل ما إذا كان الإجراء الحالي لتكوين واستخدام الأموال، الفيدرالية والإقليمية، يوفر محاسبة منفصلة لنفقات الموازنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة ٢٠٣٠.

يُقترح أيضًا تحليل ما إذا كانت الموازنات التي تنفقها الوزارات والإدارات على تنفيذ خطة التنمية المستدامة يتم الاحتفاظ بها بشكل منفصل في الحسابات المتعلقة بالموازنة والإدارة وفقا للقواعد الحالية للإبلاغ عن إعداد الموازنة (المحاسبة) فيما يتعلق بمؤسسات القطاع العام.

---

[٥] يتم عرض خيارات تصور التقييم في الملحق ٢.

[٦] في حالة عدم وجود بيانات فعلية، يمكن استخدام البيانات الأولية.

ومن المقترح، إن أمكن، تحديد الموازنة المخصصة مباشرة لتنفيذ خطة ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

في حالة عدم فصل الأموال المخصصة في الموازنة والمحاسبة الإدارية لتنفيذ الخطة، يُقترح تقدير مخصصات الموازنة لتنفيذ التدابير من خلال المشروعات والبرامج الإقليمية المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (استنادًا إلى نتائج التحليل السياقي) فيما يتعلق بمبلغ مخصصات الموازنة لتنفيذ المشروعات والبرامج الإقليمية، المقدمة من بند الموازنة الإقليمية الموحدة. وسيحدد هذا نسبة الموازنة الإقليمية المخصصة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة.

ويعد هذا التحليل مفيدًا عند العمل مع السلطات العامة الإقليمية المسئولة عن تنفيذ المشروعات والبرامج الإقليمية ذات الصلة.

إضافة إلى ذلك، يُقترح تحديد قائمة الأنشطة التي يتم تمويلها من خلال التحويلات بين الموازنة من الموازنة الفيدرالية.

٣,٩. صياغة النتائج والمقترحات (التوصيات)

يُنصح بصياغة نتائج ومقترحات التدقيق (التوصيات) في التقرير بحيث يكون محتواها بمثابة بيان نهائي يلخص المعرفة القيمة الجديدة المثبتة والمعقولة (استنادًا إلى النتائج المؤكدة في الأفعال أو وثائق العمل) (الحكم المهني)، على سبيل المثال، حول المخاطر والعواقب، التي نتجت أو قد تنجم عن الحقائق المكشوفة والمشاكل المحددة، وما إلى ذلك.

ويمكن صياغة النتائج الخاصة بكل مجال من مجالات التقييم السبع، على سبيل المثال، على النحو التالي:

- التنظيم القانوني
  - **تتداخل القوانين النظامية على المستوى الإقليمي بطرق عديدة مع أهداف التنمية المستدامة وتسمح بشكل عام بتنفيذ المهام التي تتوافق مع جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في كل من العلاقات القانونية العامة والخاصة.**
- نظام التخطيط الاستراتيجي
  - **لا يوجد ارتباط رسمي بأهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإقليمية، ولكن معظم أهداف التنمية المستدامة تنعكس في الأهداف والمؤشرات المستهدفة للاستراتيجيات الإقليمية.**
- التعاون بين المؤسسات

- **لم يتم إنشاء نظام للتعاون بين المؤسسات حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتتمتع السلطات التنفيذية الإقليمية بتفويض لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولكن لم يتم تحديد مجالات مسئوليتها.**

- توفير الموارد
  - **لا يوجد تحليل ورصد للموارد اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي.**
- تنظيم الرصد
  - **إن رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي لا يغطي مؤشرات هامة.**
- آليات إشراك أصحاب المصلحة
  - يشارك جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في حين أن نشاط أوساط الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني ومجتمع الخبراء هو نشاط استباقي فى المقام الأول. ولا يتم تنظيم المعلومات المتعلقة بالتدابير المنفذة، ولا يتم تقييم مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ضمان الانفتاح
  - تنشر السلطات التنفيذية الإقليمية معلومات مجزأة عن التدابير التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن السلطات العامة غير مُطَّلعة بشكل جيد بشأن أهداف التنمية المستدامة حيث لا توجد منصة معلومات وطنية شاملة حول أهداف التنمية المستدامة ومحتوى إعلامي متسق ذي صلة.

عند صياغة المقترحات (التوصيات)، ينبغي الاهتمام بما يلي:

- إن المقترحات (التوصيات) الواردة في التقرير يجب أن تتبع النتائج بشكل منطقي، وأن تكون محددة وموجزة وبسيطة في الشكل والمحتوى، وتهدف إلى اتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة المشاكل المحددة وأسباب وعواقب أوجه القصور في مجال الموضوع، وأن تكون مستهدفة؛
- ينبغي تحديد الأطر الزمنية الموصى بها لكل مقترح للسماح بمراقبة تنفيذها في الوقت المناسب.

المقترحات (التوصيات) يمكن أن تكون -على سبيل المثال- كما يلي:

- دمج الأحكام ذات الأولوية في خطة التنمية المستدامة في وثائق التخطيط الاستراتيجي الإقليمي كجزء من تطويرها وتعديلها؛

- توزيع مسئوليات السلطات التنفيذية الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي؛
- تحسين التعاون فيما بين السلطات التنفيذية الإقليمية في مجال تنفيذ خطة التنمية المستدامة؛
- تحسين نظام رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من حيث إدراج المؤشرات الجديدة الأكثر شيوعًا بالنسبة للمناطق؛
- تنظيم التفاعل بين السلطات التنفيذية الإقليمية مع أصحاب المصلحة بشأن قضايا التنمية المستدامة.

٤. المرحلة الرابعة: إعداد التقرير

إن الغرض من التقرير هو تقديم النتائج الكاملة للتدقيق لتجنب التكرار. وعند إعداد التقرير، ينصح بالالتزام بالمبادئ التالية:

- يجب أن يكون نص التقرير مقتضبا، أي موجزا ومختصرا، ولكن دون التضحية بأي من المعاني؛
- يجب أن يكون النص مقنعًا. وتحقيقًا لهذه الغاية، ينبغي دعم نتائج المراجعة بأمثلة محددة. ويوصى بتجنب الوصف التفصيلي لجميع الانتهاكات وأوجه القصور، وكذا عن الخبرة الإيجابية مع توفير خاصية عامة فقط؛
- إنه لمن الضروري التخلي عن العبارات المبهمة، وتجنب الكلمات التي لا معنى لها على وجه الخصوص. إن معظم هذه العبارات هي تكوينات تذكر بشكل اعتراضي ولا تقدم أي معلومات مفيدة. من أجل هيكلة النص المكتوب، من الأفضل استخدام قوائم مرقمة أو محددة بدلاً من الكلمات التمهيدية «أولاً» و«ثانيًا» وما إلى ذلك؛
- يفضل استخدام التصور، حيثما أمكن، رسم المعلومات الرقمية في رسومات وجداول ومخططات ورسوم بيانية وأشكال. ويجب أن يكون لكل عنصر بياني معنى. وإذا كانت المعلومات ذات طبيعة مرجعية مثل وصف العمليات الحسابية، فيمكن إرفاقها. ويوصى أيضًا بإرفاق الجداول الكبيرة كملاحق حتى لا يتم التحميل الزائد على نص التقرير؛
- ينبغي نقل المعلومات المتعلقة باللوائح إلى الهوامش، حيثما أمكن، لأن الإشارات المستمرة إلى المستندات داخل النص تجعل من الصعب فهمها؛
- بالنسبة للاختصارات والمصطلحات المعقدة والمحددة، يجب إتاحة الاسم الكامل أولاً، متبوعًا بنسخة مختصرة بين قوسين.

عادةً، يمكن أن يحتوي هيكل التقرير على العناصر التالية:

- العنوان؛
- الشرح (النتائج الرئيسية)؛
- الجزء الرئيسي؛
- النتائج؛
- المقترحات (التوصيات)؛
- الملاحق.

ترد النتائج الرئيسية للتدقيق في شكل تعليق توضيحي. ويعكس التعليق التوضيحي نظرة عامة مختصرة (إعادة سرد) بمعلومات منظمة. ويجب أن يكون عرض النتائج الرئيسية مختلفًا عن عرض التقرير: يوصى بتبسيط التصميم واستخدام مصطلحات واضحة.

يوصى بالقواعد التالية للنتائج الرئيسية:

- ينبغي إعداد النتائج الرئيسية فقط بعد اكتمال التقرير؛
- يجب أن تحتوي على أهم النتائج والملاحظات والمقترحات (التوصيات) الأكثر صلة. ولا يوصى بتكرار أجزاء النص من التقرير؛
- يرى القارئ النتائج الرئيسية أولاً، ولذا يوصى باستخدام الاختصارات الشائعة وتجنب الاختصارات أو الاستشهاد بها بعد استخدام المفهوم الضروري لأول مرة بالكامل. وينبغي حذف الإشارات إلى القوانين التشريعية والتنظيمية؛
- إن النتائج الرئيسية ليست مجموعة من الأطروحات، بل هي نص متماسك يحدد بإيجاز جوهر الأنشطة (القضايا، المشاكل المحددة، أسبابها) مع نتائج ومقترحات مصاغة بوضوح (توصيات).

ويتم صياغة النتائج الرئيسية على النحو التالي:

- الهدف (الأهداف) الرئيسية؛
- النتائج الرئيسية؛
- العنصر المرئي (إذا كان ذا صلة): مخطط، رسومات، جدول؛
- أهم النتائج.
- أهم المقترحات (التوصيات).

٥. متابعة تنفيذ نتائج التدقيق

إن متابعة تنفيذ نتائج التدقيق هي مجموعة من الإجراءات التي ينفذها مسؤولو السلطات التنفيذية الإقليمية المشاركون في التدقيق لتقييم نتائج تنفيذ المقترحات والتوصيات من قبل الجهات الخاضعة للرقابة وأصحاب المصلحة.

إن الغرض من متابعة تنفيذ نتائج التدقيق هو التنفيذ الكامل والنوعي وفي الوقت المناسب للمقترحات والتوصيات الواردة في الوثائق المرسلة إلى السلطات التنفيذية الإقليمية بعد الموافقة على التقرير.

كجزء من متابعة تنفيذ نتائج التدقيق، يوصى بتحليل ما إذا كانت الجهة الخاضعة للرقابة وأصحاب المصلحة قد أخذت في الاعتبار المقترحات والتوصيات الهادفة إلى حل المشكلات، والمحددة في عملية وأنشطة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بعد فترة زمنية محددة.

يوصى أيضًا بفحص ما إذا كانت الجهات الخاضعة للرقابة وأصحاب المصلحة قد اتخذت تدابير لتحسين التنظيم والعمليات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقًا للمقترحات والتوصيات.

ويوصى بإيلاء اهتمام خاص للمقترحات والتوصيات التي لم يتم تنفيذها.

الملحق ١

مثال على صياغة معايير الرقابة

الهـدف ١: تقيـيم مـدى دمـج أحكـام خطـة التنميـة المسـتدامة في القـوانين واللـوائح الإقليميـة ووثـائق التخطيط الاستراتيجي.

أسئلة:

١,١ مـن أجـل تحليـل الإطـار القـانوني مـن حيـث الأحكـام الهادفـة إلى تحقيـق مـؤشرات أهـداف التنميـة المستدامة على المستوى الإقليمي.

المعايير:

- يتماشى النظام التنظيمي الإقليمي مع التدابير الرامية إلى تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ولا توجد حالات من عدم اليقين القانوني والتحديات المتعلقة بإنفاذ القانون.
- ويعتمد تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالمنطقة على آلية توزيع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بين السلطات التنفيذية بالمنطقة، مما يقضى على حدوث الازدواجية ويخفض الثغرات ويعزز التنسيق في النظام التنفيذي الإقليمي.

الملحق ٢

أمثلة على الخيارات لتصور تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حسب المناطق

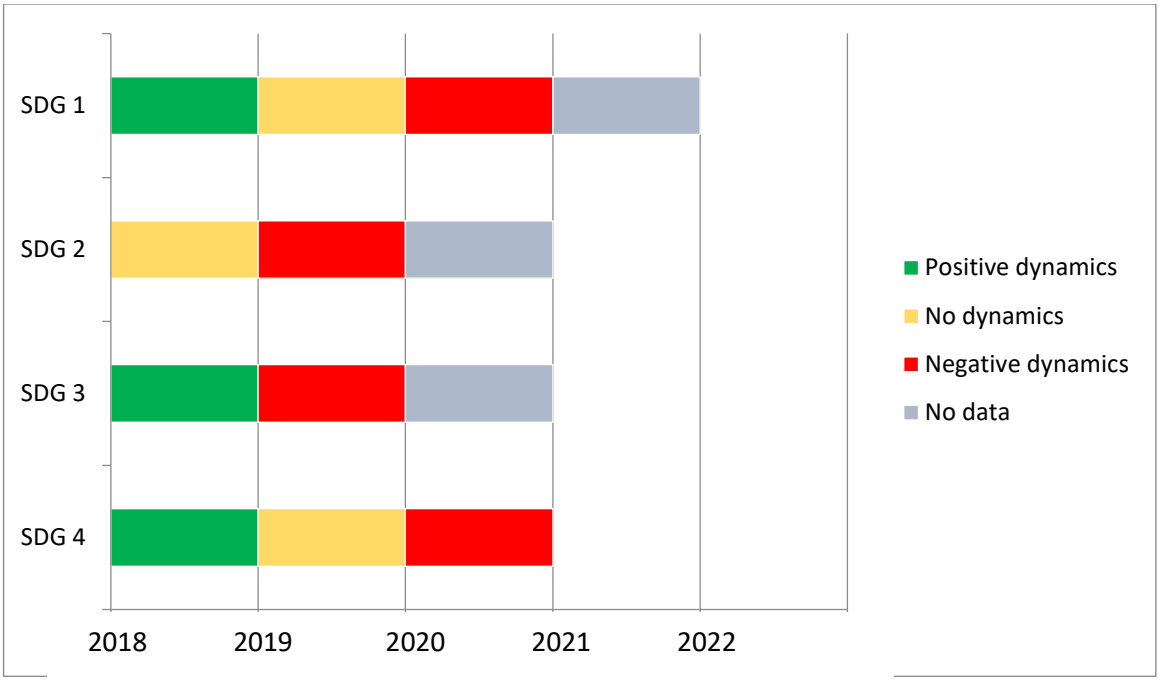

الخيار رقم ١. خيار لتصور ديناميكيات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

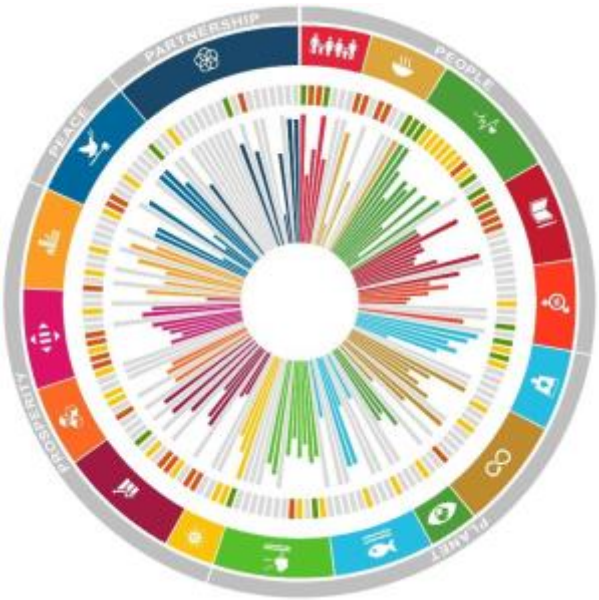

الخيار رقم ٢.خيار لتصور التقدم المحرز في تحقيق أهداف وثائق التخطيط الاستراتيجي المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة